الأمم المتحدة

A/74/448

الجمعية العامة

Distr.: General
24 September 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرّفني أن أحيل إليكم طيّه التعليقات والملاحظات المقدمة بشأن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/74/273) (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال.

(*توقيع*) مجيد **تخت روانجي**
السفير
الممثل الدائم

260919 260919 19-16457 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

تعليقات وملاحظات جمهورية إيران الإسلامية بشأن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/74/273)

١ - ينبغي ألا يكون هناك شك في أن الولاية التي نصّت على وضع التقرير (A/74/273) قد أُنشئت أساسا لتكون أداة إكراه وترهيب. وعلى الرغم من أن تكرار الادعاءات لا يُثبتها، فإن مؤيدي التقرير من مدّعي الفضيلة يرون في إصدار أربعة تقارير شبه متطابقة سنويا عن حالة حقوق الإنسان في إيران مجرد وسيلة أخرى لممارسة ما يسمونه ”سياسة الضغوط القصوى“ ضد الإيرانيين. غير أن التقرير يكشف مرة أخرى أن التداخل والازدواجية وهدر موارد الأمم المتحدة ليست مسائل ذات أهمية بالنسبة للعدد القليل من الجهات التي كانت وراء وضعه. فهذه الجهات لا تتردد أبدا في استغلال آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك آلياتها لحقوق الإنسان، لمواصلة فرض ضغوطها على الإيرانيين. وعند تناول التقرير، من الضروري أن نفهم أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية لو قبلت دون شروط بجميع التوصيات الواردة فيه، فإن الجهات التي تقف خلف إنشاء الولاية ووضع التقرير ستختلق أعذارا أخرى للاستمرار في فرض ضغوطها. والحقيقة هي أن الولاية والتقارير المنبثقة عنها لا علاقة لها البتة بالقضية النبيلة المتمثلة في حقوق الإنسان. بل إن التقرير محل البحث هو في الواقع نتيجة ولاية قائمة على التلاعب تضرب عرض الحائط بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم التسييس وعدم الانتقائية. وهذه الخصائص تجعل جميع التقارير المنبثقة عن تلك الولاية، بصرف النظر عن مضمونها، مرفوضة في مجملها.

٢ - والواقع أن التقرير يصدر فقط لخدمة الأهداف السياسية لقلّة نصّبت نفسها وصيّة على القيم العالمية. فالافتراض بأن البلدان التي تقدم دعما غير مشروط للاحتلال الأجنبي والحروب الاستباقية والعنصرية والتدخل والتعذيب والأنظمة الأكثر قمعية في العالم هي نفس البلدان التي تهتم حقا بحقوق الإنسان في إيران لأمر هزلي ومهين في الوقت نفسه. فهذه هي البلدان ذاتها التي تشكّل تكتّلات التسلّح فيها سببا للعسكرة وسجونها مصدرا للتطرف، وتتسبب تدخلاتها بزعزعة استقرار في جميع أنحاء العالم نجمت عنها إراقة دماء وهدر أموال لم يُسمع بهما من قبل. والذين لديهم سجل تاريخي ومتسق من الحنث بوعودهم وانتهاك قيم مثل العدالة وسيادة القانون والديمقراطية لا يمكن أن يحتفظوا لنفسهم بالحق في التدخل ولا بترف الإدلاء بدلوهم في تفسير حقوق الإنسان. والواقع أن الغضب ضد إيران، على الرغم من مجتمعها المفتوح والحيوي والدينامي، وكذلك احتكامها الدوري إلى صناديق الاقتراع، لا علاقة له بحقوق الإنسان أو بانتهاكها. بل إن تلك الجهات غاضبة لأنها، خلافا لما كان عليه الحال في الماضي، غير قادرة على أن تقرر مستقبل الإيرانيين. وبالتالي، ليس هناك ما يبدو أكثر سخافة من سماع احتجاجات بشأن حقوق الإنسان في إيران يطلقها من لم يحرصوا أبدا عليها في المقام الأول.

٣ - وحتى اليوم، يكافح الإيرانيون لحماية حقوق الإنسان في مواجهة حرب اقتصادية مهلكة تشنها الولايات المتحدة. فالإرهاب الاقتصادي الذي شنّته الولايات المتحدة ضد الإيرانيين، وبخاصة الأكثر ضعفا منهم، ينتهك عمدا وبصورة عشوائية ما لهم من حقوق إنسان أساسية، بما في ذلك حقهم في الغذاء، وحقهم في التعليم، وحقهم في الصحة، وحقهم في الحياة. والبيان الذي أدلى به وزير خارجية الولايات المتحدة الإيرانية ومفاده أنه ”يتعين على القيادة الإيرانية أن تقرر أنها تريد أن يحصل شعبها على

القوت“ ينمّ عن عقلية بشعة وراء الإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه الولايات المتحدة. فهذا الإرهاب الاقتصادي الممارَس من جانب الولايات المتحدة يشلّ القنوات العادية للتجارة والتعاون الدولي، وبالتالي يحرم، دون رحمة، الأطفال المصابين بالسرطان ومرضى السكري والتصلب المتعدد والربو والثلاسيمية وسائر المصابين بأمراض تشكل خطرا على الحياة أو بأمراض نادرة، من حقهم الأساسي في الصحة والحياة.

٤ - ومما يحفز على التفكير هو أن التقرير قيد النظر، ورغم أنه للمرة الأولى منذ سنوات عديدة يناقش بالتفصيل أثر الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، يتجنب مطالبة حكومة الولايات المتحدة بوقف جزاءاتها المتسببة بإبادة جماعية، بل بدلا من ذلك ”يشجع الحكومة [الإيرانية] على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من آثارها“. حتى أن التقرير يتحاشى تسمية الولايات المتحدة أو إصدار أي توصيات بشأنها. إن أقل ما يمكن توقعه من الأمم المتحدة هو أن تبتعد عن التراخي الناجم عن الشعور بالرضا عما تحقق، في وقت يشهد، للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، انخراط الولايات المتحدة - العضو الدائم في مجلس الأمن - في معاقبة الأمم في شتى أنحاء العالم لالتزامها بقرار صادر عن المجلس، ألا وهو القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويبدو مثيرا للجزع أن افتراضا خاطئا مفاده أن الإكراه وسيلة ناجعة ما زال يجد طريقه إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٥ - وعلى الرغم من أن الإيرانيين، باعتبارهم يشكلون الجهة الوحيدة صاحبة المصلحة، يأخذون مسألة حقوق الإنسان على محمل الجد، فإن الحكومة تدرك أيضا أوجه القصور والتجاوزات القائمة. وفي الواقع، فإن الحكومة نفسها تقف في طليعة المساعي الرامية إلى الترويج لخطابٍ يشجع على حماية حقوق الإنسان واحترامها على الصعيد الوطني. وتشجع الحكومة بإخلاص على الحفاظ على مجتمع مفتوح وديناميي يكفل الحقوق المشروعة للمواطنين وتؤمن بذلك. وعدد المظاهرات السلمية التي تقوم يوميا في جميع أنحاء إيران لم يسبق له مثيل في سياق المنطقة التي تقع فيها. وإقامة هذا العدد الكبير من التجمعات السلمية مؤشرٌ واضح على حيوية المجتمع وديمقراطيته وانفتاحه، وهو دلالة على قوته أيضا. وفي الوقت نفسه، تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور متزايد باستمرار في جميع مناحي الحياة الاجتماعية في إيران، والحكومة لا تكتفي بتشجيعها، بل إنها تستفيد مما تقدمه من إسهامات ودعم في مختلف المجالات. وكمؤشر على ذلك، فإن عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في إيران قد ازداد من ٢٠٠ ٤ في عام ٢٠١٣ إلى ٦٠٠ ٨ في عام ٢٠١٨.

٦ - وعلى الصعيد الدولي، تصر إيران على تعزيز الاحترام المتبادل والحوار باعتبارهما المسار الصحيح من أجل معالجة أي شواغل حقيقية بشأن حقوق الإنسان مع رفضها القاطع لجميع الولايات الخاصة ببلدان معيّنة، المسيّسة والقائمة على التلاعب. وتسعى إيران إلى إقامة حوار قائم على الاحترام دون تبادل الاتهامات أو لعبة إلقاء اللوم على الآخر. وترحب إيران بالانخراط في تعاون بنّاء مع جميع الشركاء الجادّين. وإيران ملتزمة بالحوار الثنائي الجاري بشأن حقوق الإنسان والتعاون التقني مع عدة بلدان مهتمة. كما أن إيران ملتزمةٌ بعملية الاستعراض الدوري الشامل، بينما تمد يديها لتحقيق مزيد من التعاون والحوار مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والدعوات الموجهة إلى المفوض السامي والمقررين الخاصين الثلاثة لزيارة إيران لا تزال قائمة. وريثما يتم ذلك، تعمل إيران بصورة بنّاءة مع آليات هيئات معاهدات حقوق الإنسان وكذلك مع المكلفين بولايات مواضيعية في مجال حقوق الإنسان. وتواصل إيران الدعوة إلى حوار قائم على التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل.

٧ - ومع ذلك، فما من بلدٍ يترك سلامة وأمن مواطنيه تحت رحمة المجرمين والإرهابيين والانفصاليين والجواسيس؛ وهذا هو شأن إيران. وليس سرا أن حكومة الولايات المتحدة وشركاءها منخرطون في حرب اقتصادية وسياسية وإعلامية ضارية ومكتملة الأركان ضد الإيرانيين. فالولايات المتحدة، بالتعاون مع جماعة مذهبية معروفة - كانت حتى الآونة الأخيرة مدرجة في قائمة من تعتبرهم الولايات المتحدة من الإرهابيين - تقوم ببث الكراهية العمياء وتلفيق الأخبار الزائفة وإثارة الاضطراب وأعمال التخريب داخل إيران بطريقة منهجية لم يسبق لها مثيل. ويتعين على الحكومة، لحماية مواطنيها، أن تتعامل على النحو المناسب مع الأنشطة التي تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المشاركة في أعمال الإرهاب أو الأعمال الانفصالية، فضلا عن تخريب النظام العام.

٨ - إن الولاية المتحيزة التي انبثق عنها التقرير (A/74/273) تجعل توقع احترام النزاهة والمهنية يبدو أمرا غير ذي أهمية. فعلى سبيل المثال، يتضمن التقرير عدة تفسيرات خطيرة تعسفية وموسعة للالتزامات الدولية للدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يكشف التقرير تحامله عندما يصف مظاهرة قام أحد المشاركين فيها بدهس ضباط شرطة متفرجين بحافلته، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد منهم بأنها مظاهرة ''سلمية''. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محاولة التقرير إنشاء حقوق جديدة على أساس الميل الجنسي يشكل انتهاكا واضحا للمبادئ الأساسية التي يُتوقّع بل ويجب أن تلتزم بها أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفرض أفضليات شخصية أو أيديولوجية باعتبارها التزاما دوليا هو مسار خطير ينبغي تجنبه. وفي مثال كاشِفٍ آخر، فإن التقرير - على غرار تقرير المقرر الخاص المعني ببلدان معينة - يتناول باستفاضة حالة عدد قليل من الأفراد الأجانب والإيرانيين ذوي الجنسية المزدوجة الذين تم احتجازهم لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وفي حين أن التقرير لا يفوّت فرصة الإشارة إلى مصير عميل سابق لمكتب التحقيقات الاتحادي لا يُعرف مكان وجوده، فإنه لا يأتي أبدا على ذكر مصير عشرات الإيرانيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم الذين تم القبض عليهم وحبسهم ومقاضاتهم بتهمة الانتهاك المزعوم للجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة، من بينهم امرأة حامل وأساتذة جامعات ومسنون وأفراد يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة. فربما حقوق الإنسان التي يجب أن تكون مكفولة لهؤلاء لا تستحق أن تُذكر في التقرير. وهذا النهج الانتقائي في مسألة حقوق الإنسان يمكن كشفه في جميع أجزاء التقرير.

٩ - أما فيما يتعلق بمحتوى التقرير ومنهجيته، فإنه يبدو كمجموعة بيانات تم تجميعها بشكل اعتباطي. وهو يشير في كثير من الأحيان إلى ادعاءات مقدمة من مصادر معروفة بمواقفها المعادية للإيرانيين، فضلا عن إنتاج ونشر أخبار زائفة ضد إيران. ومن ناحية أخرى، قدمت السلطات المعنية، في تعليقاتها على مشروع التقرير، معلومات وافية عن التدابير المتخذة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، وطُلب إدراج هذه المعلومات في التقرير النهائي. وفضلا عن ذلك، بالنظر إلى توافر ما يكفي من الردود أو التوضيحات، طُلب أيضا تصحيح الادعاءات غير الدقيقة في مشروع التقرير أو حذفها من التقرير. ومع ذلك، فلا التعليقات المقدَّمة قد أُدرجت على النحو المناسب ولا الادعاءات الخاطئة صُححت في النص النهائي.

١٠ - وكما قيل مرارا وتكرارا، لا توجد في إيران حالة خاصة تستلزم إنشاء ولاية خاصة ببلد معين أو التكليف بوضع تقرير بهذا الشأن. وفي حين أن جمهورية إيران الإسلامية تؤمن بوضوح بتعددية الأطراف والقانون الدولي، فإنها تعتبر هذا التقرير خطوة مؤسفة ومؤدية إلى نتائج عكسية تتماشى مع جدول الأعمال السياسي لبعض دعاة الأخذ بنهج انفرادي وعدم احترام القانون والنظام الدوليين. ولا يؤدي التقرير سوى إلى إلحاق المزيد من الأذى بآفاق التقدم المحرز في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. فالتقرير والولاية التي يستند إليها يُفشلان الحوار والتفاهم.